العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كـيـف يمـكـن بـنـاء الـدولـة الحـديـثـة؟

ميعاد الطائي
كاتبة

إذا ما أردنا ان نؤسس لدولة حديثة في العراق علينا ان نتجاوز الكثير من الممارسات والمفاهيم الخاطئة والتي تعد من الموروث الاجتماعي والسياسي الذي ورثناه عبر العقود الماضية من خلال أنظمة استبدادية لم تكن تؤمن بالمفاهيم التي تمكننا من بناء تلك الدولة . ولقد غابت عن الدولة العراقية أهم الأسس المهمة التي تقوم عليها مثل هذه التجربة.

ومنها ترسيخ مفهوم المجتمع المدني وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التي تتحقق من خلال انتخابات ديمقراطية تجعل الشعب المصدر الأول للسلطات وضرورة الفصل بين هذه السلطات التشريعية والتنفيذية منها والقضائية ،وكذلك ضرورة التزام السلطة بالدستور وبالقوانين التي تحكم البلاد .

ولقد كان مفهوم الدولة وما زال في العديد من الدول النامية عبارة عن رئيس يحكم البلاد لعقود من الزمن ينظر اليه الشعب على انه المنقذ والبطل الخارق ويختصر جميع الرموز الوطنية فيعتبرونه رمز السيادة والكرامة لذلك لا يحبذون تغييره فيجددون له البيعة كل مرة في طقوس دكتاتورية و بغياب كامل للديمقراطية عن المشهد السياسي والاجتماعي العام وبغيابها غابت فرص بناء الدولة الحديثة وغاب دور المواطن في عملية البناء وتحول الى مجرد متلقٍ لمفاهيم يفرضها النظام وفكره الاستبدادي الضيق .

ولقد وجد العراق نفسه أمام تحديات حقيقية عندما تخلص من النظام الشمولي بعد ٢٠٠٣ وتوجهت إليه الأنظار من كل مكان لترى إمكانية نجاح تجربته الديمقراطية وهل يتمكن من التخلص من موروثه السابق ويتجه لبناء دولة حديثة تسودها مفاهيم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون في دولة مدنية يزدهر فيها المجتمع المدني بعد أن شهد العراق على مدى سنوات طويلة عسكرة المجتمع من خلال أنظمة عسكرية تقود البلاد حتى في تفاصيله المدنية حيث كان معظم رؤساء الدوائر بضمنهم المحافظ ومدير الناحية وكل المسؤولين في الدوائر المدنية هم ضباط كبار في الجيش وان لم يكونوا كذلك فهم يرتدون الزي العسكري في دوائرهم ومدارسهم في تكريس للطابع العسكري التقليدي المتعصب الذي يرسخ مبدأ الولاء للانتماءات الضيقة كالولاء للحزب او لشخص القائد ، الأمر الذي يؤدي الى غياب مفهوم المواطنة الحقيقية والتي تعد من ركائز الدولة الحديثة؟

ومن الجدير بالذكر ان التجربة العراقية تواجه الكثير من الصعوبات في طريقها لبناء دولة مدنية حديثة ومنها ان الإرهاب والعنف في البلاد يشكلان عائقا أمام الإصلاحات السياسية والاجتماعية لذلك نجد ان الدولة قد أعطت الأولوية لتحقيق الأمن الذي يعد مهما لتوفير الأجواء المناسبة لكل التفاصيل الأخرى بدل ان تعمل على توفير مستلزمات الدولة الحديثة.

ومن المعوقات الأخرى هو تكريس الانتماءات الضيقة وتقديم الولاء للدين أو المذهب أو القومية على الولاء للوطن .ومن المؤسف إننا لا نجد هذا لدى المواطن البسيط فحسب بل نجده للأسف لدى النخب السياسية والثقافية التي تعلقت هذه الانتماءات في ذاكرتها وحملتها معها من الحقبة الماضية وانه من الخطورة بمكان ان يحمل هؤلاء مثل هذه الأفكار والولاءات لأنهم أمل التجربة العراقية في نقل المفاهيم الجديدة إلى المجتمع الفاقد للثقافة الديمقراطية باعتبارهم قادته وممثليه.

ولابد من الإشارة الى ان دور التثقيف والتوعية لا يتوقف على هؤلاء فقط إنما يتحمل الجميع هذه المهمة وخاصة الإعلام الحر والنزيه الذي يجب ان يأخذ دوره في تبني المفاهيم الجديدة والعمل على إيصالها إلى المجتمع لكونه من أهم وسائل الاتصال وأسرعها والتي تجعل المواطن يتفاعل مع الحدث ويتعايش مع العصر .وكذلك لابد من دور مهم لمنظمات المجتمع المدني والتي لها الدور الأكبر في نشر المفاهيم الجديدة من خلال عقد الندوات لتثقيف المجتمع بضرورة استيعاب الديمقراطية بكل تفاصيلها ولكي نتمكن من بناء مجتمع مدني يكون رقيبا على سلطة الدولة ويساعدها في عملية الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التقدم في إعادة البنى التحتية والانتقال بالعراق الى مصاف الدول التي حققت مفهوم الدولة الحديثة التي يكون فيها الدستور عقدا اجتماعيا بين المواطن والدولة

حيث يتساوى فيها المواطنون ويعيشون بحرية بغض النظر عن انتماءاتهم او توجهاتهم وتكون الديمقراطية فيها مسخرة للنهوض بالوقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد من خلال تنمية شاملة تتحقق في ظل هذه الدولة .

النزعة الإرهابية... في المقالب التلفزيونية

د. غضنفر حكمت محمود الشيخ
خبير قضائي

تقليعة هذه الأيام في تمرير الروح العدائية وما يعلوها من قهقهات رعن لاستدراج الشخصيات الفنية والإعلامية والإيقاع بهم تحت ذريعة ما يسمى (الكاميرا الخفية) الفاقدة لضوابط ومفهوم هذه اللعبة والمزحة الشائعة في العالم بأسره والمعروفة باسلوبها الشفاف والمؤدب المهذب الهادف نحو الترفيه والارتقاء لا التنكيل أو كما يحلو لمن هب ودب من غير ذوق أخلاقي مؤصل.

هذه التقليعة في الحقيقة هي الضالة التي يجد فيها المنحرف نشوته انطلاقا من روحه العدائية لإشباع رغبات وحشية والتلذذ بالانتقامية الموبوءة بعقد تراكمية دفينة للتنفيس عن أحقاد متوارثة أو مكتسبة وبالتالي التنمر على الأبرياء والانتعاش بالتسلط السادي أمام الكاميرات وعلى شاشات التلفزيون.

الفريق الذي ينتعش بانتصاب أذانه وبتحريك أذنابه والتكشير عن أنيابه لم يكن ألا ثلة من الدخلاء المتسللين التفت حول المراكز الإعلامية وفي غفلة تسلقت بخلسة لتعبث في هذا الصرح الثقافي المتمثل في القنوات الفضائية الإعلامية وانتهاك حرمة المهنة ولا يخفى إن هؤلاء لابد من ان تنقصهم العلوم الفنية والأدبية الأخلاقية المهنية ولم يحصلوا من التجربة الا على قشور لاتسمن ولا تغني عقولهم الخاوية وعيونهم غير المبصرة أكيد ليس بمقدور هؤلاء الا أن يقدموا البرامج الواطئة الرخيصة المبتذلة وواضح جلي لا يفقهون من الرشد شيئا.

الراشدون هم وحدهم يعرفون كيف يلتقطون الحكمة ويسعون الى تهذيب الطروحات اجتماعيا وأخلاقيا لحماية الانسان من مقاصد السوء تجنبا من الأضرار نفسيا ومعنويا وماديا التي قد تلحق بهذا الكيان العظيم حتى وان كان على سبيل المزحة.

النظرة الضيقة لعموم من ساهم في ترويج تفاهات جعلت من السفهاء يتمادون في التجاوزات والاستفحال في الصلف متناسين حجومهم أمام العمالقة من كبار الشخصيات البارزة وهي ظاهرة تراود الأقزام الحائمة لاستغلال الفرص بحجج تحت مسميات (المقالب) بغض النظر عن قساوتها ودرجة مخاطرها.

فأي تجاوز اكبر من هذا التجاوز... وأي استخفاف اكبر من هذا الاستخفاف الذي لم يعد يقيم وزنا حتى الى الفئات العمرية ناهيك عن سنين النضال الطافحة بالنشاطات والأعمال التي قدمت لخدمة العراق ولشعبه العظيم إن تجاهل هذا الجانب دليل واضح على إن هناك خللاً كبيراً في التربية الأسرية وفي النشأة البيئية.

يا ترى من المسؤول عن تحمل النتائج السلبية والأضرار السيئة ومن غير المستبعد أن تلحق بمزيد من المضاعفات المرضية حيث أن هذا النوع من المساس قد يعرض المرء الى الصدمات المفاجئة أو ربما الى إصابات لايحمد عقباها من حالات عصبية قد تقود الى الجلطة الدماغية أو الذبحة الصدرية وما شاكل ومن غير المعقول أن يقدم أي عاقل على بث الذعر وإثارة الرعب في نفوس الآخرين بهذه الانتهاكات الخطيرة الا إذا كان ذلك الشخص يعاني أمراضاً نفسية أو نتيجة لإصابته بلوثة دماغية لامحال حالة من الحالات المرضية المعقدة التي تلاصق أرباب السوابق من المجرمين والقتلة ومن حذا حذوهم.

هذا الخرق غير المهني لن يحصل لو لا غياب رقابة الجهات المسؤولة والعجز عن تشكيل اللجان الخاصة باختيار دقيق بعد إخضاع المتقدم للعمل الى اختبار وانتقاء لغربلة العناصر الهامشية وابقاء المبدعين لذا برزت مخلوقات غريبة طرأت على الساحة الفنية والإعلامية بهذا الكم المقيت.

الا يكفي ما يتعرض له أبناء العراق واخص بالذكر . الفنانين والإعلاميين . يوميا من تهجير وغربة وتشريد ناهيك عن مصاعب الحياة الأخرى؟وبدل أن تسعى قنواتنا الفضائية إلى الترفيه عنهم... تضعهم موضع السخرية والاستهزاء... وعلى محك من حافات الموت .

فليس اشد عمىً من أولئك الذين لا يبصرون وليس اشد صماً من أولئك الذين لا يسمعون ونباحهم أسوأ من العضة.

ثم منذ متى والقنوات التلفزيونية تحولت لإرهاب الناس..؟ والاسوا من ذلك أن تتحول عناصر الحماية بدلاً من توفير الأمن والاطمئنان وإشعارنا بالاستقرار إلى مصادر إرباك وإزعاج واستفزاز للناس.

إن ابتعاد هذه العناصر عن واجبها العسكري الأساسي المتمثل في الانضباط ... والالتزام بالواجب المقدس... لخدمة المواطن من اجل راحته وأمنه في عموم البلاد... زعزع الثقة وبشكل مطلق وأثار مفاجأة... وتساؤلات مقلقة... أيعقل أن تشترك القوات المسلحة في جمهورية العراق في هذه المهزلة تلبية لرغبات مائعة... واستجابة لطلبات طائشة تفتقر الى الكثير من الوعي والشعور بالمسؤولية عجبا لهذا الانصياع المتسرع ... ولهذا الموقف الفاقد للحكمة والتعقل.

أود أن انوه إن طيبة الفنان... والخلق الذي يتحلى به... إضافة الى الاحراجات... كل هذا وذاك جعله يميل الى الملاطفة... والامتثال الى الدبلوماسية في إقناع نفسه بتقبل الفكرة... ليس.. الا من باب المجاملة لعدم خلق أزمة أو تضخيم الحدث... والقصد أيضا لتجنب تصعيد الموقف أو إثارة ردود أفعال جانبية... ثم أن الصدمة فاجأته... وأذهلته... فالتبس الأمر عليه بين مصدق ومكذب لما يحصل له من غرابة لم يعتد على استيعاب ما ورد خلالها من عشوائيات متداخلة غير مستساغة.

صحيحا... كان يفترض أن يكون الرد مؤطرا بالرفض الحازم الصارم وعدم تقبل مثل هذه المهازل جملة وتفصيلا... ولايمكن السماح من تكرار خزعبلات كهذه لن تمتاز الا بالضحالة الأخلاقية.

فالعراقي اكبر بكثير من آن يكون ساذجا... مائعا أمام قبلة أو قبلتين من القبل الصفر للنيل منه او الانتقاص من شخصيته ... ولا العناق المزيف لإغرائه في كسب رضاه عن المهزلة التي سجلها التاريخ وصمة خزي على جبين كل من تورط في التنطط بهذا العرض المخجل.

لكن حقيقة الأمر... كان رأي الفنانين في الموافقة على عرض هذه المهزلة... هو لاطلاع المشاهدين الكرام في جميع أنحاء العالم على فضيحة قنواتنا الفضائية التي سعت الى تمريغ سمعة الفنان والإعلامي العراقي... وتشويه صورتهم الناصعة .وتبقى ناصعة .وأظهرتهم بهذا المظهر الساخر لتجعل منهم فرجة ساخرة أمام مشاهدي العالم... هذه هي الرسالة المهنية الحقيقية التي بعث بها الفنان والإعلامي العراقي... الى العالم... لذا ونحن من هذا المنبر... ندعو نقابتي الفنانين والصحفيين والإعلاميين ويتعين على المؤسسات الفنية والإعلامية كافة وكل من يهمه الأمر الى التكاتف في تبني هذا الموضوع الخطير والتشدد في اخذ الدور المهني الجاد للتصدي الى كل منفلت لا يعي كيف يقيم وزنا للضوابط الأدبية والقانونية... ولرصد حالات التسيب الرامية الى تسفيه وتمييع مفاهيم الالتزام... ومن يظن انه يتمتع بأجواء ديمقراطية... عليه أن يفقه معنى الديمقراطية جيدا... وان لايذهب مذهب المغرمين بالتسيب الفوضوي... وينسى أن الديمقراطية هي عنوان (التحرر المنضبط) وهي رمز صارم للامتثال الى النظام... وتطبيق القانون بكل حذافيره.

رجـال الـدولـة ورجـال الـسـلـطـة

التفريق بين مصطلحي رجل الدولة ورجل السلطة قد يكون مفتعلا ولا يعدو كونه تقسيما إعلاميا أكثر منه سياسيا وقد يكون لهذا التفريق وجهة نظر عقلية جديرة بالتأمل والاعتبار سياسيا وإعلاميا.

ان الرأي النافي لوجود فرق بين المصطلحين المذكورين آنفاً ينطلق من ان العلوم السياسية لا تميز بين هذين المفهومين على نحو واضح، وغاية الأمر ان توصيف شخص ما برجل سلطة وتوصيف آخر بأنه رجل دولة لا يستند الى مبررات منطقية وجيهة وإنما هي العاطفة التي تريد ان تعلي او تخفض من قيمة المشتغلين في السياسة فتطلق على احدهم لقب رجل دولة مدحا وتصم غيره بالقول انه رجل سلطة انتقاصا.

لطيف القصاب
كاتب وباحث

اما من يذهب الى القول بان مفهومي رجل السلطة ورجل الدولة هما مفهومان متغايران فانه ينطلق من كون مجال البحث في هذه الجدلية يخرج من دائرة النخبة السياسية إلى فضاء أوسع لا يضيق مداه بعموم المواطنين. فليس شرطا ان يكون رجل الدولة مسؤولاً او معارضا للنظام في دولة ما، بل قد يكون شاعرا او كاتبا او فنانا او شخصا من عامة الناس يتبنى موقفا داعما لعوامل الرقي في بلاده مثلما يتبنى موقفا مناهضا لكل ما من شأنه الحط من الكيان الرسمي الذي ينتمي إليه.

ان الإنسان الذي يغيظه مشهد رؤية الازبال في منطقة سكناه ويسعى جاهدا الى إيجاد حل للتخلص من هذه الظاهرة الضارة به وبمواطنيه، ينطبق عليه مفهوم رجل الدولة بشكل لا لبس فيه وهو في صنعه هذا يشبه الكاتب الذي لا يخشى على نفسه من السلطات الجائرة حينما يؤشر قلمه ببسالة على مواطن الخلل في مجتمعه، ويشبه المسؤول السياسي المستقيل عن منصبه طوعا نتيجة إحساسه بسوء أدائه او حلول ساعة مغادرته المنصب الرسمي وفقا لقواعد اللعبة في بلاده، ويشبه المعارض الذي لا يخضع نقده الحكومي الى معيار المنفعة الحزبية والشخصية ولا يستنجد بأطراف خارجية لفض نزاع داخلي بحت.

إن التحسس بالمسؤولية التضامنية هي ابرز العلامات الفارقة التي تميز رجل الدولة عن رجل السلطة، وان خلاف هذه الصفة اي التهرب من المسؤولية والبحث عن شماعات لها هي ابرز العلامات الفارقة التي تعزل مجتمع السلطة بعيدا عن مجتمع الدولة. وان قبول النقد الموضوعي من لدن القابضين على السلطات هو السجية التي تحدد هوية رجل الدولة المؤمن بكونه أنساناً معرضا للخطأ في أفعاله وأحكامه وتنأى به عن رجل السلطة الذي يرى لنفسه صفات خارقة لطبائع البشر، ويبيح لنفسه نعت منتقديه بأوصاف غير أخلاقية مما هو شائع في قاموس المتجبرين والمتسلطين.

إلى ذلك فان تصنيف الساسة إلى مسؤولين ينصفون الناس من أنفسهم ويقرون بأخطائهم برحابة صدر ويؤمنون بالتداول السلمي للسلطة ويحترمون ما ألزموا به أنفسهم من التزامات وتوقيتات على صعيد العمل السياسي المتبع في دولهم، والى معارضين ينتهجون مبدأ الحفاظ على المصلحة العامة طريقا دائما ولا يحيدون عنه خضوعا لإغراءات ذاتية او أملاءات خارجية، ان هذا التصنيف الراقي يصلح لان يكون مؤشرا مهما في تقسيم الدول الى دول ناجحة وأخرى فاشلة وهشة وغير مستقرة وعلى حافة الهاوية وما إلى ذلك من تقسيمات علمية.

ومع الانتصار إلى الرأي الذي لا يحتكر مفهوم رجال الدولة بفئة محددة ويخرج به إلى عامة أفراد الشعب، هذا المفهوم الذي ينطوي على مسحة إنسانية واضحة المعالم فانه لا مناص من الإقرار بان المواطنين العاديين في دولة ما مهما بلغ منهم الجهد في البناء والعطاء لن يستطيعوا وحدهم أحداث تغيير ملموس في دولهم نظرا لوجود المضاد النوعي والمتمثل بشرائح اجتماعية وثقافية قد يكون من شأنها الهدم لا البناء والسلب لا العطاء. كما هو الحال في جماعات الانقلابات العسكرية وجماعات الشغب والتخريب والاستيلاء على الممتلكات العامة فضلا عن جماعات أخر تمتهن أساليب تزوير الحقائق وتضليل الرأي العام والتي قد تمتلك من أدوات التأثير ما لا تملكه قوى الإصلاح والبناء.

إذن فأقصى ما يستطيع فعله رجال الدولة من غير المشتغلين بالعمل السياسي الخالص هو الدعم المادي والمعنوي لمن يجدونه أهلاً لبناء الدولة في جبهتي الحكومة والمعارضة بدولهم. أي لمن يؤمنون بكونهم بشرا عرضة للخطأ في أفعالهم وأحكامهم ويحترمون ما ألزموا به أنفسهم من التزامات وتوقيتات وقواعد ولمن تغيظه وتؤرقه رؤية دولته دولة فاشلة وتحت الوصاية العالمية...